مكتوبةٍ بالعربيّة. «لقد قلتُ لموظّف المطار في روما إنّني أميركيّ،» قال بيضون.

ليس من الواضح دائمًا مَنْ يقرّر طردَ مسافرٍ من الطائرة. في سياتِلْ تحيَّر موظّفو المطار إذ رأوا أحدَ قباطنة شركة نورث وست يَسْمَح لمجموعة من الرجال العرب بالطيران، في حين غادرتْ طائرةٌ أخرى تابعةٌ للشركة نفسها من دون بقيّة أفراد البعثة العربيّة. وقال موظفو المطار إنّ الرجال الثلاثة والعشرين احتُجِزوا في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) في الوقت الذي فَحَصَ فيه عملاءُ مكتب التحقيق الفدراليّ وسلطات أخرى ممتلكاتِهم وشهاداتِهم.

إحدى الناطقات لم تَكُنْ متيقّنةً من ضلوع القباطنة بالقرارات، ولكنّها لاحظتْ أنّ أحد الرجال العرب في الرحلة رقم ٥٠ المتّجهة إلى باريس ـ وهي الطائرة التي غادرتْ من دون الزوّار ـ كانت لديه محفظةٌ أو شنطةٌ ثانية لم يكن بالإمكان فتحُها. وغادرتْ رحلةٌ رقم ٣٤ إلى أمستردام وعلى متنها فريقُ الزوّار العرب، ولكنْ من دون ستة مسافرين رَفَضوا الطيرانَ معهم، بحسب قول كاثي بيش وهي الناطقة باسم شركة نورث وست.

وعلى الرُّغم من الإعلان عن مجموعة من الحالات الشبيهة فإنّ المجموعات العربيّة الأميركيّة ومجموعاتِ الحقوق المدنيّة تَخْشى من أن يكون ما أُعلن عنه أقلّ ممّا حَدَث حقّاً. «إنّنا نرى للتوّ رأسَ جبل الثلج فحسب،» تقول كريستي لوبِزْ، وهي محامية تَعْمل لصالح «رَلْمان وشركائه،» وهو مكتب محاماة في واشنطن مختصٌّ بالحقوق المدنيّة. «في كلّ مرّةٍ يكون فيها تحذيرٌ أمنيٌّ جديد أو يحدث أيُّ أمرٍ سلبيّ في العالم سيحدث انبعاثٌ جديد [لهذه الحالات].»

في الوقت الحاضر توجَّه التحدّياتُ في المحاكم إلى الخطوط الجويّة وقادة الطائرات. وقد حَمَلَ إحسان بايغ شكواه إلى المحكمة في الشهر الماضي، متّهمًا الولايات المتحدة بانتهاك القوانين المعادية للتحيُّز في ولاية كاليفورنيا. أمّا شركة يونايتد فقد رفضت التعليقَ على النبإ.

مكتب لوپز للمحاماة يفكّر في تقديم دعاوى ضدّ خطوط طيران نورث وست، ويونايتد، وأميركان. وهناك مكتب محاماة آخر يأمل في الحديث مع نورث وست بصدد حادثة تتعلّق بثلاثة أميركيّين من أصل عراقيّ من مدينة سالت لايك. والحقّ أنّ أيّ خطوط جويّة أميركيّة كبيرة لم تنجُ منذ ١١ أيلول من الاتّهاماتِ بممارسة التمييز.

ولكنّ أخصائيّي الطيران وموظّفي الاتّحاد يقولون إنّه سيكون من الصعب تحدّي التقاليد التي تعطي سلطةً نهائيّةً للقبطان. «كلّ يوم يتّخذ القباطنةُ قراراتٍ لا تَمْلك الكتيّباتُ إجاباتٍ حاسمةً عنها،» قال جون مايزور، وهو ناطقٌ باسم «رابطة قباطنة الجوّ.» ومع أنّ العرب الأميركيّين والأميركيّين المتحدّرين من أصل لاتينيّ والأميركيّين من أصل إفريقيّ شكوا في الماضي من التمييز الذي يمارَسُ ضدّهم في مطارات الولايات المتحدة وعلى متن الخطوط الجويّة، فإنّ شيئًا ممّا حدث آنذاك لا تُمْكن مقارنتُه بما يَحْدث الآن في الولايات المتحدة، وذلك بحسب مسؤولين في حركة الحقوق المدنيّة.

«إنّها أمور تَحْدث في طول البلاد وعرضها،» يقول ويليام هارل المديرُ التنفيذيّ للاتّحاد الأميركيّ للحريّات المدنيّة في تكساس، مضيفًا أنّ الفروع الأخرى للاتّحاد في بقيّة الولايات تَجْمع شكاوى المسافرين. ويَخْتم بالقول «لم يحصل أن كان ثمّة تكاثرٌ في الأحداث [التمييزيّة] كما يحصل اليومَ، منذ أن أُلغي التمييزُ العنصريُّ بين السود والبيض في وسائل النقل العامّ والخاصّ» في الولايات المتحدة.

رِجال من الشرق الأوسط يُطلبون «للمقابلة»

دايڤيد رانك*

تَأْمل السلطاتُ في إجراء مقابلات «بأقلّ ما يمكن من التطفُّل» مع مئات من الرجال المتحدّرين من الشرق الأوسط والقاطنين في ولاية ميشيغان، وذلك في إطار تحقيقٍ حول الإرهاب تقوم به السلطاتُ الفدراليّةُ، على ما قاله الوكيلُ الأميركيُّ جيفري كولينز في ٢٥ تشرين الثاني.

وقد بُعثتْ رسائلُ إلى ٥٥٠ شخصًا في القسم الشرقيّ من الولاية المذكورة، بمن فيهم أكثرُ من ٢٠٠ في ديربورن، وما بين ٧٠ إلى ٨٠ في آن آربور، و٥٣ في ديترويت، بحسب كولينز. والجدير

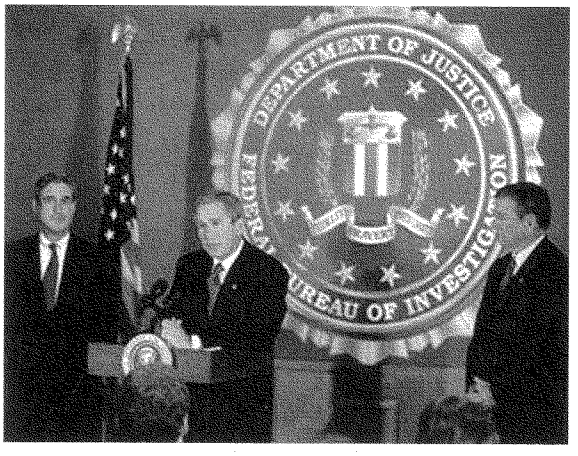

بوش وآشكروفت يطلبان من الأميركيّين العرب أن «يتعاونوا» مع مكتب التحقيق الفدراليّ

* ـ عن **الأسوشياتد پرس**، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

بالذكر أنَّ ميشيغان تضمّ واحدةً من أكبر الجاليات العربيَّة ـ الأميركيَّة في البلاد، وتَعُدُّ حوالى ٣٥٠ ألفًا معظمُهم في منطقة ديترويت.

ويُطْلب من متلقّي الرسائل أن يتّصلوا بمكتب كولينز بحلول ٤ كانون الأول (ديسمبر) من أجل تحديد مكان عقد المقابلات وزمانها. وتنصّ الرسالةُ على التالي: «لا سببَ لدينا لكي نعتقدَ أنَّك، لأيِّ سببٍ كان، ضالعٌ في النشاطات الإرهابيَّة. ومع ذلك فقد تَعْرف شيئًا قد يكون مفيدًا لجهودنا [!]»

وقال كولينز إنَّ بمقدور مَنْ تُجرى معهم المقابلاتُ أن يكونوا في حضور الموكّلين. ويُرجَّح أن يكون حاضرًا أيضًا عميلٌ فدراليٌّ وعنصرٌ أمنيٌّ محليّ. وسيكون المترجمون الفوريُّون متوافرين عند الضرورة. وتوصَف المقابلاتُ بـ «الاختياريَّة.»

وذكَرَ ويليام دوايِر، رئيسُ الشرطة في فارمينغتون هيلز ورئيسُ جمعيَّة رؤساء الشرطة في ميشيغان، «أنَّنا شركاء في ذلك مع السلطات الفدراليَّة. ونَعْتقد أنَّه من المهمّ جدّاً أن تَعْمل السلطاتُ المحليَّةُ مع السلطات الفدراليَّة.»

هذه المقابلات هي جزء من مسعى أميركيّ شامل للاتِّصال بأكثر من خمسة آلاف زائر من بلدان الشرق الأوسط، ولتقرير ما إذا كانوا قد تمّ تجنيدُهم لحساب تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن. هذا وقد انتقد دعاةُ الحريات المدنيَّة المقابلاتِ المزمعَ إجراؤها، لأنَّ الأشخاص الذين ستُجرى معهم ليسوا متّهمين بارتكاب جرائم. ويعتقد دعاةُ الحريَّات المدنيَّة أيضًا أنَّ اللائحة ترقى إلى التنميط العرقيّ racial profiling. وقد رفضتْ دائرةُ شرطةٍ واحدةٌ على الأقلّ، في پورتلاند (أوريغون)، التعامُلَ مع هذه الجهود، قائلةً إنَّ قانون الولاية يَمْنع الشرطة من استجوابِ مَنْ ليس مشتبهًا به.

الأشخاص الذين ستُجرى معهم المقابلات هم رجالٌ تتراوح أعمارُهم بين الثامنة عشرة والثالثة والثلاثين، ويَحْملون تأشيراتِ دخولٍ إلى الولايات المتحدة سياحيَّةً أو دراسيَّةً أو لغير الهجرة أو للعمل، وذلك ابتداءً من ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠. ويُتوقَّعُ أن يواجِهوا مجموعةً مفصّلةً من الأسئلة. وقد رسمتْ مذكرةٌ صدرتْ مؤخّرًا عن وزارة العدل، وموجَّهةٌ إلى مكاتب النوّاب العامّين في الولايات المتحدة والقوات المعادية للإرهاب داخل كل ولاية، مخطّطًا تمهيديّاً للأسئلة التي سيوجِّهها المحقّقون إلى الرجال المذكورين. وتَطْلب المذكّرةُ من المحقّقين أن يسألوا المحقَّقَ معه إنْ كان يَعْرف مَنْ سَبَقَ أن اشترك في حرب، أو تصرَّف بـ «طريقةٍ غريبةٍ وغير ملائمة» حيال اعتداءات ١١ أيلول، أو اشترك في أعمالٍ إرهابيَّة، أو يَرْغب في تنفيذ اعتداءات إرهابيَّة، أو يُمْكن أن يَحْصل على بنادق أو متفجّرات أو أسلحة كيميائيَّة أو بيولوجيَّة.

العربيّ الذي يعيش في حيِّكَ*

في ما يلي مقالةٌ تَنْضح بالتمييز ضدّ العرب والمسلمين، ولم يلقَ صاحبُها أيّ «استجواب.» لاحظ، أيُّها القارئ، أيضًا فهمه لحريَّة الاختيار!

لقد سبق أن رأيتَه. أنتَ تَعْلم ذلك. ذلك الرجل. بشرتُه أدكنُ من معظمنا. وهو دائمًا يبدو كأنَّ معه شيئًا يخبِّئه. دائمًا يُغْلق أبوابَه. اللّه أعْلم بما يَفْعل حقّاً حين «يصلّي.» سمعتُ أنَّ كلّ هذا السجود نظامُ شيفرات لا يَفْهمه إلاّ «الجهاديُّون.» يَعْني، نحن لسنا عنصريِّين. من حقِّ الناس أن يكونوا أيَّ عرق يريدون أن يكونوه مادامُوا لا يَغْمسون وجهَنا فيه. هؤلاء الناس مع عماماتهم، وحين لا يرتدون العماماتِ يحاولون أن يخبِّئوا حقيقةَ أنَّهم يَرْتدون العمامات، لأنَّ ذلك هو العربيّ: خبيث [غشّاش]. وهذا، يا ناس، ليس ما نقوله نحن فقط، بل العِلْم. اِقرأْ إنجيلَكَ، هذا ما يقولُه، تمامًا في ذلك القسم حول النار والغضب الإلهيّ والمَحْق. إنَّهم شرّ، عِرْقٌ شرِّير، وتجب مراقبتُهم ليلَ نهار. الآن نحن لا نقول أنْ لا حقّ لديهم في أن يكونوا هنا؛ كلُّ ما نقوله إنَّه إذا كان لهم الحقّ في أن يكونوا هنا فإنَّ لنا الحقّ في أن نراقبهم وأن نعطيهم «علقةً» بين الحين والآخر لمجرَّد أن نبقيهم صادقين.

* ـ نُشرتْ في جريدة **أورانج كاونتي ويكلي**، في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.